



الدولار يتراجع رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية «الوطني»: توقعات تعديل برنامج الحوافز الأميركي

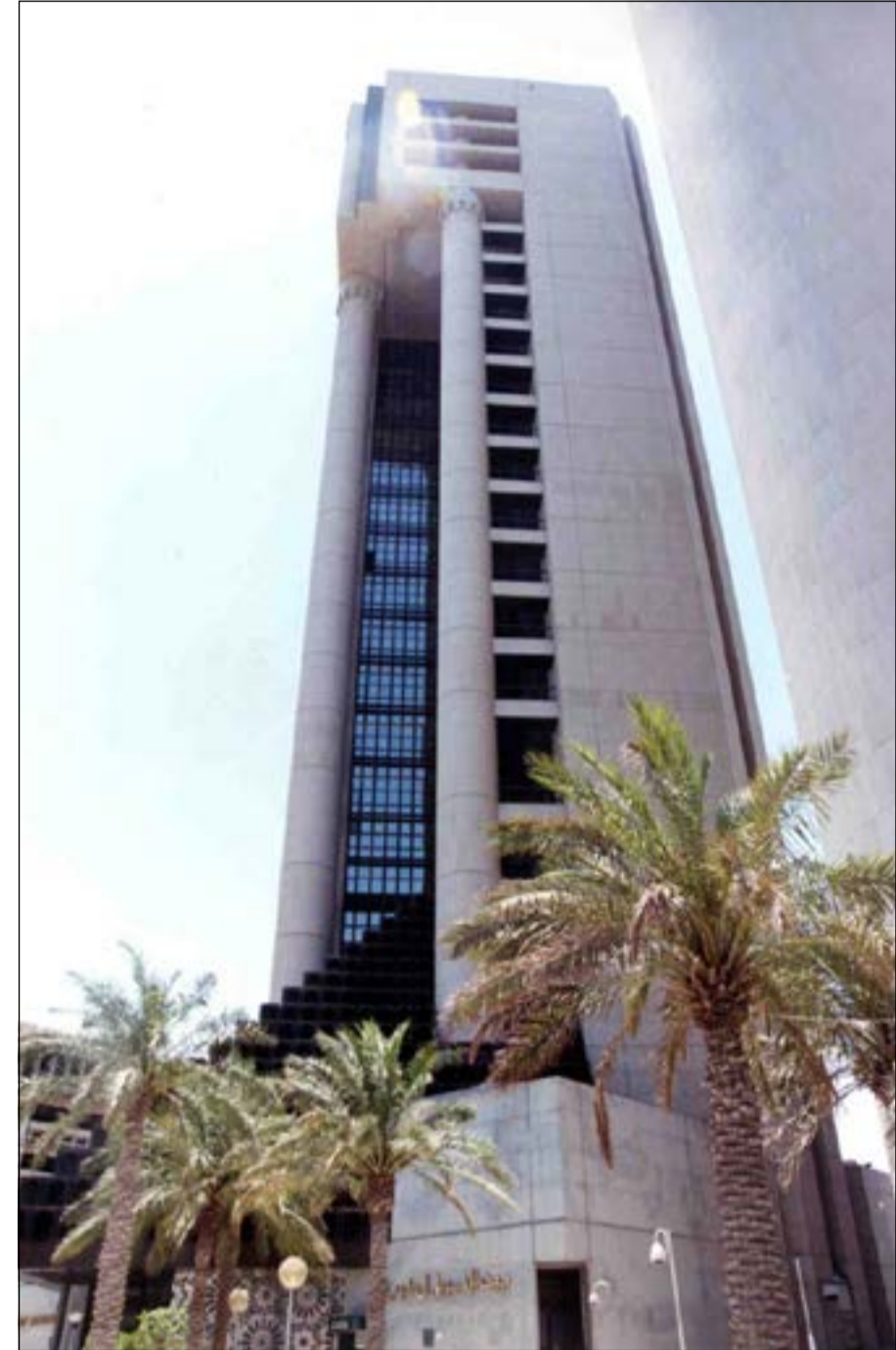
تحقيق تعاف اقتصادي أقوى، وذكر التقرير: قرر البنك المركزي الأسترالي خلال اجتماعه الأخير المحافظة على معدل الفائدة، كما هو عند نسبة 2,5٪، وهو ما كان متوقعا بالفعل من قبل المحللين الاقتصاديين، والجدير بالذكر أن البنك المركزي قد قام بخفض معدل الفائدة للمرة الأخيرة خلال شهر أغسطس، حيث تراجعت في فرانكفورت المحافظة على معدل الإقراض عند 0,25٪، وذلك بعد أن قاموا بخفضها بمقدار ربع نقطة خلال الشهر الماضي، هذا، وقد صرح محافظ البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي بأن الاقتصاد الأسترالي قد حقق نموا اقتصاديا أقل من المطلوب خلال العام الحالي خاصة بسبب الارتفاع الحاصل في نسبة البطالة، وأضاف المحافظ أنه من الممكن أن تبقى الأمور على حالها خلال المدى القريب خاصة مع التراجع الذي تشهده البلاد في حجم الاستثمارات الخاصة في قطاع التعدين، كما صرح المحافظ غلين ستيفنز بأنه من المحتمل أن تحتاج البلاد إلى حصول اقتصادي متوازن.

محققا الارتفاع الأكبر له منذ الربع الأول من 2012. أوروبا، قال التقرير، إن البنك المركزي الأوروبي حافظ على نسبة الفائدة الأساسية ثابتة عند أدنى مستوياتها على الإطلاق خاصة بعد صدور التوقعات الاقتصادية الإيجابية التي وضعها المحللون الاقتصاديون، وبالنتيجة فقد قرر جميع الأعضاء خلال اجتماعهم في فرانكفورت المحافظة على معدل الإقراض عند 0,25٪، وذلك بعد أن قاموا بخفضها بمقدار ربع نقطة خلال الشهر الماضي، هذا، وقد صرح محافظ البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي بأن الاقتصاد الأسترالي قد حقق نموا اقتصاديا أقل من المطلوب خلال العام الحالي خاصة بسبب الارتفاع الحاصل في نسبة البطالة، وأضاف المحافظ أنه من الممكن أن تبقى الأمور على حالها خلال المدى القريب خاصة مع التراجع الذي تشهده البلاد في حجم الاستثمارات الخاصة في قطاع التعدين، كما صرح المحافظ غلين ستيفنز بأنه من المحتمل أن تحتاج البلاد إلى حصول اقتصادي متوازن.

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن مؤشر الدولار الأميركي تراجع خلال الأسبوع الماضي نتيجة لتحسن المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو وبريطانيا والذي فاق التوقعات، وهو الأمر الذي شجع المستثمرين على بيع الدولار بكثرة. بالإضافة إلى ذلك، فقد قرر كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا المركزي وبنك استراليا المركزي المحافظة على معدل الفائدة ثابتا من دون تغيير وهو الأمر الذي دفع بالمستثمرين إلى الاستقرار في بيع الدولار. وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد الأميركي شهد نموا اقتصاديا سريعا فاق التوقعات بالربع الثالث، إلا أن ضعف حجم الطلب على العموم بالإضافة إلى الارتفاع الحاصل في المخزونات التجارية قد دفع المجلس الفيدرالي الأميركي إلى الاستقرار في برنامج الحوافز النقدية الحالي، هذا وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,6٪ سنويا مقابل نسبة 2,8٪ المتوقعة خلال الشهر الماضي وبالتالي

النمو الكبير سيرتبط عليه التوسع خارج الكويت، وبينما ترحب «فيتش» بالتنوع وزيادة الربحية، فإن معظم النمو حاصل في الأسواق ذات المخاطر العالية والتي من المحتمل أن تؤثر على جودة الأصول. وتعرض جميع المصارف للمخاطر المحتملة الناجمة عن سوق العقارات المحلية، وجميعها لها تركيزات عالية (على الأقل عند مقارنتها دوليا) على جانبي الميزانية العمومية. أيضا، وكما هو شائع بالنسبة للبنوك في المنطقة، فإن معايير الائتلاف وفرص حوكمة الشركات تعوقها زيادة تركيز الثروة والنفوذ، مما كانت عليه في كبريات الاقتصادات وأكثرها تنوعا.

«فيتش» تثبت تصنيف البنك عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة «بيتك» معلقاً على تصنيف «فيتش»: يلتقي مع قرارات الاستثمار وإدارة المخاطر



المبنى الرئيسي لبيت التمويل الكويتي

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) على موقع البورصة الإلكتروني أمس أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني (فيتش ريتينج) قد ثبتت تصنيف «بيتك» عند A+ للمدى الطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة، وقد تم تصنيف الجديوى عند «بي بي» وأضاف «بيتك» أنه «ليس من المتوقع وجود أي تأثير مالي نتيجة لتثبيت التصنيف من قبل وكالة «فيتش».

وعلق «بيتك» على التصنيف بأنه «تلقائي» تعليقات «فيتش» فيما يخص جودة الأصول في السنوات الأخيرة مع ما يخص التمويل العام وقرارات الاستثمار، ولقد باتت هذه الأسباب جلية للبنك، حيث تم اعتماد قرارات تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر. وقد قالت «فيتش» إن الإرتقاء في التصنيف يتطلب استمرار التحسن في نوعية الأصول وتعزيز رزمة البنك، والتي هي جزء من خطة إعادة هيكلة البنك.

وأرفق «بيتك» نسخة مترجمة باللغة العربية من تصريح وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تفيد بالتالي: قامت وكالة التصنيف «فيتش» بتثبيت تصنيفها الافتراضي لبيت التمويل الكويتي «بيتك» عند A+ على المدى الطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة، وقد أكدت تصنيف الملاءة عند مستوى «بي بي».

وأرفقت وكالة التصنيف باجراءات التصنيف أوردتها في نهاية هذا التصنيف تحت بند «إجراءات التصنيف»، ويعكس تقييم التصنيف الافتراضي للمصدرين وتصنيفات الدعم وأسس تصنيف الدعم في بيت التمويل الكويتي رأي «فيتش» بأن هناك احتمالا كبيرا للغاية لتقديم الدعم من قبل السلطات الكويتية إذا لزم الأمر، وينعكس هذا في تصنيف الدعم من الدرجة «A». ويستند تصنيف «فيتش» إلى الدعم على القوة المالية للكويت كما يتبين من تصنيفها «إيه إيه» المستقر، بالإضافة إلى الميل والتوجه القوي للغاية من قبل السلطات الكويتية - في ضوء ما أشارت إليه «فيتش» لدعم النظام المصرفي في الكويت، كما ثبت على مدى سجل حافل من الدعم على مر السنين الماضية.

وبخصوص حساسية التصنيف ودعم التصنيف وأساس دعم التصنيف، قالت «فيتش» إنه يمكن أن يكون هناك تغيير حساس في التصنيف الافتراضي، ودعم التصنيف وأساس دعم التصنيف للتغير وفق افتراضات «فيتش» إذا ما كان هناك تحيز من جانب السلطات الكويتية في تقديم الدعم في الوقت المناسب، أو ظهور أي ضغوط لتخفيض التصنيف السبائي، وفي الوقت الحاضر لا نرى أن هناك احتمالا كبيرا قد يؤدي لحصول أي تغيير.

أما بخصوص القوى الدافعة لتصنيف الرئيسي وتصنيف الملاءة، فقالت «فيتش» إن بيت التمويل الكويتي يستفيد من تصنيف الملاءة والتابع من بيئة التشغيل المستقرة والداعمة، ولكن مع نمو بطيء وافتقار نسبي لفرص توسيع نطاق الائتمان. ومن المعلوم أن

النمو الكبير سيرتبط عليه التوسع خارج الكويت، وبينما ترحب «فيتش» بالتنوع وزيادة الربحية، فإن معظم النمو حاصل في الأسواق ذات المخاطر العالية والتي من المحتمل أن تؤثر على جودة الأصول. وتعرض جميع المصارف للمخاطر المحتملة الناجمة عن سوق العقارات المحلية، وجميعها لها تركيزات عالية (على الأقل عند مقارنتها دوليا) على جانبي الميزانية العمومية. أيضا، وكما هو شائع بالنسبة للبنوك في المنطقة، فإن معايير الائتلاف وفرص حوكمة الشركات تعوقها زيادة تركيز الثروة والنفوذ، مما كانت عليه في كبريات الاقتصادات وأكثرها تنوعا.

يعكس تصنيف الملاءة لبيت التمويل الكويتي كون جودة أصول البنك لا تزال ضعيفة نسبيا، على الرغم من أنه كان هناك تحسن واضح. تم تعزيز الرزمة في النصف الأول من العام 2013، في أعقاب إصدار زيادة رأس المال بمبلغ 319,5 مليون دينار كويتي، ومع ذلك يظل رأس المال عند مستوى كاف بالكاد في ضوء الأمور القائمة التي تتصل

إجراءات التصنيف

طويل الأجل عند «A+» نظرة مستقرة
قصير الأجل «اف1»
تصنيف الجديوى «بي بي»
دعم التصنيف «1»
دعم التصنيف وأسس دعم التصنيف «A+»

«هيئة الأسواق» تعزز تنافسيتها باستقطاب الكوادر الوطنية المتميزة من الخريجين



لقطة جماعية للمتدربين

وقع الاختيار للجنة الأولى من البرنامج التدريبي على مؤسسة SIDC Securities Industry Development Corporation وهي الذراع التدريبية لمفوضية الأوراق المالية في ماليزيا ورائدة التعليم والتدريب في مجالات أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا، وجاء اختيارها بعد أن بادرت بشكل محفز بتقديم برنامج متكامل ومنهج مكثف للمتدربين، وتم تقييم عرضها بإيفاد المختصين من الهيئة لاعتمادها كجهة تدريب.

الأعمال - إدارة عمليات طرق كميّة - رياضيات مالية - قانسون، ويخضع المتدربين لبرنامج مكثف على مرحلتين من التدريب، المرحلة الأولى تمتد على مدى ثلاثة شهور وتقام داخل الكويت، وتشمل كل من الجانب النظري والمتمثل في المحاضرات المتخصصة، والجانب العملي المتمثل في التدريب الوظيفي ويتم من خلاله الاطلاع على دور الهيئة والمهام التي أضحيت قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال في كل الاقتصادات بصورة متزايدة، ومن هذا المنطلق قام الاتحاد بتنظيم ندوتين في هذا المجال، الأولى في عام 2007 تحت عنوان «حوكمة العناصر البشرية لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها.

استكمالاً لدورها في تنمية المجتمع وتطوير عناصر موارده البشرية وطنية ناشئة وتعزيز قدرتها التنافسية للانخراط في سوق العمل في مجال أسواق المال، تعلن هيئة أسواق المال عن تدشين برنامجها التدريبي الأول لحديثي التخرج من الكوادر الوطنية، والذي يبدأ فعالياته اليوم ويستمر حتى نهاية ابريل 2014، ويستقطب البرنامج المتميزين من حديثي التخرج بتخصصات متعلقة بأسواق المال وهي (التمويل - الاقتصاد - المحاسبة - إدارة

المالية قوية. وعلى الرغم من ذلك، قد تكون هذه القدرة أكثر تآثرا في حالة ظروف الأعمال أو الظروف التجارية غير المناسبة أكثر منها في حالات التصنيف الأعلى. تصاف العلامتان «+» أو «-» إلى التصنيف للإشارة إلى موقف التصنيف النسبي في إطار فئة التصنيف الرئيسية. التصنيف «اف1»: إلى القدرة القوية على دفع الالتزامات المالية في موعدها المحدد. التصنيف «بي بي»: «تصنيف جودة الائتمان الأساسي المتوقع» على قدرة معتدلة تمكن البنك من الاستمرار في أعماله، كما توجد هناك نقاط قوة مالية معتدلة لدى البنك قبل أن يحتاج البنك إلى الدعم الاستثنائي لتجنب الإخفاق في التزاماته.

«اتحاد الاستثمار» يدرّب التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارات على «الحوكمة»

تمت الإشارة وقتها إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والالتزام بها من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات الفساد ورفع كفاءة الشركات وتعزيز الرقابة والشفافية. أما الندوة الثانية فعقدت في عام 2008 تحت عنوان «حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقها في الكويت»، والتي أكدت أن الإدارة الناجحة يجب أن تنتقي أفضل العناصر البشرية لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها.

إنه ومن الطبيعي في ظل تلك الظروف الحرجة التي واجهت الشركات أن يبرز مفهوم حوكمة الشركات إلى صدارة الاهتمامات، وقد أصبحت قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال في كل الاقتصادات بصورة متزايدة، ومن هذا المنطلق قام الاتحاد بتنظيم ندوتين في هذا المجال، الأولى في عام 2007 تحت عنوان «حوكمة الشركات في الكويت بين المعرفة والأهمية»، حيث

أقام مركز الدراسات الاستثمارية والخدمات المالية لدى اتحاد الشركات الاستثمارية ورشة عمل بعنوان «CMA Corporate Governance» لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين بالشركات الاستثمارية الأعضاء في الاتحاد. وفي هذا الإطار، قال رئيس الاتحاد بدر السبيعي إن الاتحاد قام بتنظيم هذه الورشة استجابة لقرار مجلس مفوضي هيئة

أقام مركز الدراسات الاستثمارية والخدمات المالية لدى اتحاد الشركات الاستثمارية ورشة عمل بعنوان «CMA Corporate Governance» لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين بالشركات الاستثمارية الأعضاء في الاتحاد. وفي هذا الإطار، قال رئيس الاتحاد بدر السبيعي إن الاتحاد قام بتنظيم هذه الورشة استجابة لقرار مجلس مفوضي هيئة

شركة التنمية للاستثمار الدولي
Altanmya International Investment Co.

إعلان تذكيري

دعوة حضور جمعية عمومية عادية

يتشرف مجلس الإدارة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها بمشيئة الله تعالى يوم الثلاثاء الموافق 17/12/2013 الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (ب)

لاستلام دعوة الحضور وجنود الأعمال
يرجى مراجعة سجل المساهمين لدى السادة مكتب بدر البرقع (ت 22110104)
الكانن في بريد الفارق (ف) شارع (65) برج الدروازة الدور الأول
خلال أوقات العمل الرسمية من الثامنة وحتى الثالثة عصرا من الأحد إلى الخميس
للاستفسار : 22110377

www.altanmya.com